بعدم التصديق على الاتفاقية الثانية للحد من الاسلحة الذرية والاحتلال السوفياتي لافغانستان. لقد كان مقتضى حالة الاستقطاب تلك اتجاهها الى مزيد من التعامل مع العالم العربي. أما العامل الثاني، فيتمثل في الآثار المتوالية لعقد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، بما ادت اليه من تخفيض احتمالات تفجر النزاع في شرق البحر المتوسط، وبالتالي تقليل التهديد لأمن القارة الاوروبية. أما العامل الثالث ـ وربما الاكثر اهمية ـ، فيتمثل في نجاح دول اوروبا الغربية شمال المتوسط في التقليل التدريجي من اعتمادها الشديد على النفط العربي، مما قلل، بالتالي، من المخاطر التي يمكن ان تترتب على انقطاع امداداته، خاصة مع نجاح الدول الاوروبية في توفير مخزون استراتيجي يكفي لمواجهة اي ازمة في النفط. وفي الوقت عينه، فقد ازداد اعتماد البلاد العربية على الجماعة الاوروبية، وازدادت وارداتها منها في الثمانينات، بشكل غير مسبوق[٢٨]. لقد ادت هذه الجوانب، كلها، الى اضعاف البعد المتوسطي (الاوروبي ـ العربي) كعنصر مرجح للكفة العربية في المواجهة ضد اسرائيل. وفي الواقع، فان ذلك الاتجاه انما يتفق، تماماً، مع الموقف الاسرائيلي الذي حرص، دائماً، على ابعاد اوروبا الغربية من التدخل، على اي نحو فعّال، في حل النزاع. وفي حين وطدت اسرائيل، باستمرار، من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الاوروبية، ومع السوق المشتركة عموماً، الا ان تحالفها الاستراتيجي ظل مع دولة عظمى من خارج اقليم البحر المتوسط، اي الولايات المتحدة الاميركية.

واذا كان البحر الاحمر لعب، تاريخياً، وما يزال يلعب، دور قناة الاتصال الرئيسة بين العرب وافريقيا، فان اسرائيل نظرت اليه، ايضاً، من هذا المنظور. ولذا، كان من الطبيعي ان يكون اقليم البحر الاحمر هو الساحة الرئيسة للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية حول القارة الافريقية. وبعبارة محددة، فقد كانت القارة الافريقية، في الاساس، ميداناً لبناء الشرعية الدولية لاسرائيل، على نطاق العالم الثالث، كهدف يسبق المصالح المادية[٢٩]. وفي حين لم تزد تجارة اسرائيل الخارجية مع القارة الافريقية طوال الستينات على ٦٠ مليون دولار، فان تمثيلها الدبلوماسي في القارة قفز من ست بعثات العام ١٩٦٠ الى ٢٣ بعثة العام ١٩٦١، ثم الى ٣٢ بعثة العام ١٩٧٢[٣٠]. واذا كان هذا الوجود الدبلوماسي لاسرائيل في افريقيا تعرض لانتكاسة شديدة، بدأت ملامحها مع صدور قرار منظمة الوحدة الافريقية في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٣، متضمناً تحذير اسرائيل بأن رفضها للجلاء عن الاراضي العربية المحتلة «يعتبر اعتداء على القارة الافريقية وتهديداً لوحدتها»، ثم تجسدت في موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بحيث شملت، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، اثنين واربعين دولة[٣١]، فان هذه الانتكاسة لم تؤثر، في حقيقة الامر، في العلاقات الاقتصادية المتنامية مع بلدان القارة، من ناحية، ثم انها بدأت في الانقشاع، تدريجياً، من ناحية اخرى. وقد تم هذا الانقشاع بفعل عوامل عديدة، ربما كان في مقدمها تخبط السياسات العربية، وحدود فعالية المعونات الاقتصادية، وتأثيرات معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وكان «مهرجان» عودة علاقات اسرائيل مع زائير «موبوتو»، بل واقامة سفارتها في القدس في العام ١٩٨٢، هو بداية التحول الرسمي. وبشكل عام، فقد اعتمدت السياسة الاسرائيلية في افريقيا على تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية الفعالة التي قُدِّم المجتمع الاسرائيلي من خلالها كنموذج لمجتمع حديث، ذي سمات اشتراكية، يواجه مجتمعات عربية متخلفة، ذات نظم حكم اقطاعية وفاشية.

الذي يعنينا، هنا، بصرف النظر عن التفاصيل الكثيرة للعلاقات الافريقية ـ العربية والعربية ـ الافريقية، هو رصد التوجه الاستراتيجي لاسرائيل في افريقيا، فوق ساحة البحر الاحمر. من هذا المنظور على وجه التحديد، يمكن القول ان هدف هذا التوجه كان الالتفاف حول حوض وادي